

Distr.: General
10 May 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الأربعون

فيينا، ٢٥ حزيران/يونيه - ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧

المؤشرات الدالة على الاحتيال التجاري

مذكرة من الأمانة*

المحتويات

الصفحة

٢ المؤشر ٦: السرية المفرطة
٤ المؤشر ٧: فرط تعقّد الصفقات أو فرط بساطتها
٧ المؤشر ٨: تثبيط ممارسة الحرص الواجب
١١ المؤشر ٩: الحوافز الفاسدة
١٥ المؤشر ١٠: الاستحجار والاستمالة النفسانية
١٩ المؤشر ١١: حدوث انهيارات في الضوابط الوقائية بفعل الأزمات
٢٣ المؤشر ١٢: إحالة الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية
٢٥ المؤشر ١٣: التشكك في مصدر السداد أو مجهوليته
٢٨ المؤشر ١٤: وجود جوانب أو تعليقات غير عقلانية أو غير منطقية
٣١ المؤشر ١٥: إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب ضرورة استكمال المشاورات ووضع الصيغة النهائية لما ترتّب عليها من تعديلات.

180607 V.07-83557 (A)



المؤشر ٦: السرية المفرطة

كثيرا ما تسعى مخططات الاحتيال التجاري على فرض نطاق من السرية والتكنم على عدة مسائل، منها وجود الفرصة الاستثمارية وطبيعة الاستثمار وآلياته ومصدر عوائده.

الشرح:

تمثل الشفافية عاملا بالغ الأهمية في عمل الأسواق المالية العصرية، ويتوافر قدر وفير من المعلومات عن هذه الأسواق والاستثمارات. ومن ناحية أخرى، يقوم المستثمرون باستثماراتهم بناء على معلومات سرية أو معلومات ينحصر فهم أهميتها في نطاق ضيق. وفي بعض الحالات، قد يكون التصرف بناء على تلك المعلومات أمرا غير مشروع. وفي أنشطة تجارية أخرى، تسعى الشركات بصورة مشروعة إلى منع إفشاء المعلومات السرية أو التقنيات الصناعية من جانب مستخدميها أو غيرهم بشتى الوسائل القانونية لكي تظل قادرة على المنافسة في ميدان عملها. بيد أن تلك التقييدات يندر جدا أن تكون ملائمة فيما يتعلق بالمستثمرين وخصوصا فيما يتعلق بالوسائل التي يراد من خلالها توليد الأموال. والسرية المفرطة هي درجة من السرية تتجاوز ما هو مناسب للصفقة المعنية.

ويمكن إرساء شرط السرية في قواعد أو مقتضيات كثيرا ما تقترن بـ"جزاءات قانونية" يراد منها تحميل المستثمر مسؤولية دفع تعويضات في حال إفشاء أي معلومات، من أجل الإيحاء بأن متخذ القرار المالي سيكون عرضة للمساءلة في حال انكشاف الصفقة. ويقصد من هذه السرية إخفاء الصفقة وكبح ممارسة الحرص الواجب ومنع المستثمرين من الاتصال بمستشارين أو بمصادر معلومات أخرى قد تساعد المستثمر على تفادي الوقوع في المكيدة الاحتيالية.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- تساق أعدار متعددة لتسوية السرية المفرطة.

المثال التوضيحي ٦-١: كثيرا ما يُزعم أن التشاور مع شخصيات أو مؤسسات واسعة المعرفة يعطلّ التعامل التجاري ويتداخل مع الصفقة نوعا ما ويفسد فرصة تحقيق الأرباح.

المثال التوضيحي ٦-٢: كثيرا ما يُزعم أن المصارف وأسواق الأوراق المالية وكبار المديرين التنفيذيين الإحصائيين الفنيين أو

الأشخاص المرموقين ينخرطون في النوع المعني من الاستثمار بصورة منتظمة، ولكن سرا، بغية الحيلولة دون حصول عامة الناس على منفعة مالية مماثلة.

المثال التوضيحي ٦-٣: كثيرا ما يُزعم أن قوانين المناطق المالية الحرة التي ترتبط نوعا ما بذلك الاستثمار تقتضي تلك السرية.

• أثناء سير الصفقة، كثيرا ما يحذّر الضحايا من الاتصال بالشرطة أو الجهات الرقابية أو غير ذلك من المسؤولين الحكوميين.

المثال التوضيحي ٦-٤: كثيرا ما يذكر أن إدخال الجهات الرقابية سوف يؤدي إلى تجميد الصفقة أو تأخيرها أو تعريضها للخطر، مع إلقاء المسؤولية على عاتق الضحية.

• كثيرا ما يستخدم تعبير "عدم الالتفاف أو عدم الإفشاء" في سياق محاولات التزام السرية. ويستخدم مثل هذه التعابير في الأعمال التجارية التي يكون فيها وسيط يمثل حلقة وصل بين المشتري والبائع، لكنها ليست مناسبة على الإطلاق أو هي مثيرة للقلق في سياق الاستثمارات العادية.

المثال التوضيحي ٦-٥: يُشترط على الضحايا أن يوقعوا على اتفاق يقضي بعدم الالتفاف وعدم الإفشاء صادر عن غرفة التجارة الدولية، مما يمنعهم شكليا من مناقشة ذلك الاستثمار مع محاسبيهم أو محاميهم أو مستشاريهم الماليين.

• كثيرا ما تساق حجة التكتّم أو السرية كمسوِّغ لعدم إطلاع عامة الناس على ذلك الاستثمار.

المثال التوضيحي ٦-٦: المزايم غير المنطقية التي يُزعم أنها تثبت الطبيعة الحقيقية للصفقات، مثل أن رئيس المصرف الاتحادي للولايات المتحدة يعلم بهذا النوع من الصفقة ولكنه سينكر وجودها إذا ما سُئل عنها.

• في سياق الصفقات المالية، ثمة مصادر قلق تختلف عما في سياق الصفقات التجارية، منها:

المثال التوضيحي ٦-٧: الإصرار المتكرر على السرية المطلقة.

المثال التوضيحي ٦-٨: يُشترط على المستثمرين أو يوقعوا على اتفاقات تقضي بجزاءات شديدة غير متناسبة في حال إفشائهم المعلومات.

النصائح:

- ينبغي للمستثمر أن يناقش الصفقة المقترحة مع مستشار في قدير.
- ينبغي للمستثمر أن يسأل عما إذا كانت هناك أي دواع تجارية تُحتم التزام السرية، أم أن السرية ليست مرتبطة بالفكرة الأساسية لذلك الاستثمار.
- ينبغي للمستثمر ألا يُرهبه ما يُقال له من أن الإفصاح لمستشاريه الماليين عن جوانب الصفقة ستكون له تبعات عليه.
- ينبغي للمستثمر أن يتذكر أن الاتفاقات المشروعة على التزام الكتمان لا تمنع ولا تحظر ممارسة الحرص الواجب بشأن الصفقة، أو الاتصال بالسلطات.
- ينبغي للمستثمر ألا يشارك في أي استثمارات تنقل فيها الأموال إلى مناطق مالية حرة، ما لم تتوافر لديه معلومات تامة ومفصلة عن الصفقة كيما يتأكد من الوجهة التي ستذهب إليها النقود وما إذا كان انتقالها إلى تلك الولاية القضائية أمرا غير مشروع.

انظر أيضا: المؤشر ١- وجود مستندات مخالفة للنظم؛ المؤشر ٢- إساءة استعمال التعابير التقنية؛ المؤشر ٤- إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ٩- الحوافز الفاسدة؛ المؤشر ١٠- الاستجرام والاستمالة النفسانية؛ المؤشر ١٢- إحالة الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٧: فرط تعقّد الصفقات أو فرط بساطتها

كثيرا ما تُصمم مخططات الاحتيال التجاري بحيث تكون مفرطة التعقّد سعيا إلى إخفاء المقومات الأساسية للصفقة، وقد تنطوي على مزاعم غير منطقية، وكذلك على مستندات التفافية أو ملتوية أو مستغلقة. ومن ناحية أخرى، قد تكون بعض مخططات الاحتيال التجاري أيضا مفرطة التبسيط أو ذات طابع غير رسمي، إذ تتضمن قليلا جدا من المستندات أو الإيضاحات، رغم ارتباطها الظاهري بصفقة مالية معقدة.

الشرح:

على الرغم من أن الصفقات التجارية، وخصوصا الصفقات التجارية الدولية، قد تكون أحيانا معقدة بحكم طبيعتها، ينبغي للشخص الذي يُطلب منه أن يتخذ قرارا ذا تداعيات مالية أن يتمتع على الأقل بفهم أساسي للصفقة التي تُلمس مشاركتها فيها. وكثيرا ما يتخذ المحتالون كنموذج صفقات مشروعة بالغلة التعقّد ولا تسوّق بالتالي إلا للمستثمرين متطورين جدا. ثم يستخدم المحتال هذا النموذج لتوريط أفراد أقل تطورا قد يتعذر عليهم فهم طبيعة الصفقة أو ضرورة تعقدها. وعلاوة على ذلك، قد تُنشأ شبكة شركات أو كيانات أخرى من أجل إبعاد اللوم عن المحتال عند اكتشاف الاحتيال أو الحيلولة دون استرداد الموجودات أو لغسل عائدات الجريمة أو لتمكين المحتال من مواصلة تشغيل مخططات موازية. والتعقّد المصطنع أو غير الضروري والتبسيط المفرط دون داع هما أسلوبان يستخدمهما المحتالون لتمويه أساسيات الصفقة، التي لا يكون لها عادة أي مغزى اقتصادي.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- الهياكل التجارية المفرطة التعقّد، التي تشكّل واجهة لشركات متعددة، ليست لها أدوار أو دواعي ظاهرة، إنما تستهدف جعل مساءلة المحتالين أمرا عسيراً.

المثال التوضيحي ٧-١: قام ستة أفراد بإنشاء عدة شركات تحت مظلة "برنامج تمكيني" وشبكة "التعزيز الثروة"، تنظم حلقات عمل كبيرة لحض المستثمرين البسطاء على استثمارات بالعملية الأجنبية يصفونها كذبا بأنها كثيرة الأرباح و"قليلة المخاطر".

- قد تكون الصفقة المفرطة التبسيط أو غير الرسمية، التي تتطلب عادة كثيرا من المستندات، مقرونة بمستندات قليلة جدا.

المثال التوضيحي ٧-٢: مُلاك بيوت يواجهون خطرا داهما بإغلاق الرهن أقنعوا بالتوقيع على استثمار بسيطة بإحالة ملكية بيوتهم "مؤقتا" إلى "مشترين اسميين". ثم يقدم أولئك المشترين طلبات للحصول على قروض رهنية بضمان تلك البيوت مستخدمين سجلات ائتمانية زائفة. وبعد تضييع قيمة الرهون، توقّف المشترين عن تسديد القروض مما عرض المالكين لخطر إخلاء بيوتهم. ولم تسترد المؤسسات المالية سوى القليل.

المثال التوضيحي ٧-٣: قد يدل وجود نص ذي صياغة شديدة البعد عن الصياغة الرسمية، كما في حال استخدام عبارة مثل "الاتصال هاتفيا على الرقم المعتاد"، على وجود احتيال تجاري.

- والتعقُّد يفاقم المشاكل المتعلقة بتعقب المدفوعات والمصرفيات واسترداد الأموال.

المثال التوضيحي ٧-٤: كثيرا ما يستخدم المحتالون طبقات متعددة من الكيانات التجارية لإجراء إحالات متعددة للأموال و/أو تغييرات متكررة للمصارف الوديعة. وبما أن المخططات الاحتيالية عبر الوطنية كثيرا ما تستخدم أيضا آليات إحالة الأموال بواسطة الإنترنت بدلا من القنوات المصرفية التقليدية، فمن العسير جدا تعقب تلك الأموال.

- يتزايد استخدام التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا النقل والمعلومات والاتصال، في زيادة تطوير المخطط تفاديا لانكشافه، وفي إخفاء العائدات.

النصائح:

- ينبغي التنبيه إلى احتمال وجود احتيال عندما لا يكون هناك توضيح ولا غرض تجاري ظاهر للتعقُّدات الموجودة في الصفقة، أو عندما تبدو التعقُّدات مصطنعة، أو عندما يصعب التحري عن الصفقة بسبب كثرة المعاملات أو الإحالات فيها أو بسبب هيكلها.
- ينبغي التأكد من فهم الغرض من كل عنصر في الصفقة، وعدم الخشية من طرح أسئلة حتى وإن كان يحتمل أن تكون الإجابات بديهية.
- الصفقات المشروعة قد تكون معقَّدة، ولكنها تتطلب، إذا ما كانت كذلك، أطراف مقابلين واسعي الاطلاع يستعينون بمشورة مستقلة من مصادر عليمة.
- إذا تعذَّر توفير معلومات مفصلة في الحال، فلا ينبغي لهذا الأمر أن يصرف المستثمر عن الحصول على تلك المعلومات من مصادر أخرى قبل الاستثمار.
- ينبغي التحري عن هوية الشخص الذي استهل الصفقة، والشخص الذي يوصي بها، والشخص الذي يروج لها، وعن السبب في الاتصال بفرد معين

كمستثمر محتمل. وعندما يكون هناك سعي واضح إلى النهي عن طرح الأسئلة، ينبغي الارتياح في أسباب ذلك.

انظر أيضا: المؤشر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٠- الاستمرار والاستمالة النفسانية؛ المؤشر ١٩- تلقي رسائل بريد إلكتروني تطفلية وما يتصل بذلك من إساءة استعمال للتكنولوجيا؛ بالإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٨: تثبيط ممارسة الحرص الواجب

بما أن ممارسة الحرص الواجب هي الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها تقصي الشكوك وتفادي الصفقات المشبوهة، فمن الأهداف الرئيسية للمحتالين تثبيط ممارسة الحرص الواجب ممارسة سليمة.

الشرح:

ينبغي للشخص أو الكيان الذي يُطلب منه أن يتخذ قرارا ذا تداعيات مالية أن يكفل ممارسة الحرص الواجب من جانب مصادر مستقلة بهدف التحري عن الصفقة المقترحة، وخصوصا ما قد يكون لها من جوانب غير عادية. وينبغي للشخص الذي يُطلب منه أن يستثمر أن يكون هو الأشد تحمسا لممارسة الحرص الواجب وأن يكون بوسعه فعل ذلك على أفضل نحو. وتستخدم مخططات الاحتيال التجاري مجموعة متنوعة من الأدوات لتثبيط ممارسة الحرص الواجب، سواء باستعمال وسائل لصرف الانتباه، أو بتكوين مصداقية زائفة من خلال إعطاء انطباع باستحسان واسع النطاق، أو بالسيطرة على الوسائل التي يمكن بها ممارسة الحرص الواجب، أو بتوجيه المستثمر نحو مصادر غير مستقلة، أو باستعمال تكتيكات بيع قائمة على تشديد الضغط، أو الإصرار على الاستعجال أو السرية، أو ما شابه ذلك. وأي محاولة لإعاقة التحري الكامل والمستقل عن الصفقة، وخصوصا جوانبها غير العادية أو المثيرة للتساؤل، هي أمر يثير ارتياحا شديدا.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- قد يسعى المحتال إلى الحيلولة دون ممارسة الحرص الواجب من خلال:
 - تقديم معلومات داعمة للصفقة لا يمكن التحقق منها؛

المثال التوضيحي ٨-١: قد يوحي المحتال بأن أشخاصا مرموقين، لا يمكن الاتصال بهم، مشاركون في الصفقة أو أقروها، أو بأن جذور الصفقة تكمن في اتفاقات خاصة أو دولية تاريخية.

- الإصرار على السرية المطلقة؛

المثال التوضيحي ٨-٢: يقوم المحتال بالترويج لاستثمار أمام الضحية المحتملة، ولكنه يخبر الضحية بأن الاستثمار وعوائده الموعودة مرهونين بالحفاظ على السرية المطلقة.

المثال التوضيحي ٨-٣: قد يدّعي المحتال أن المعلومات المستخدمة في ترويج الاستثمار المعني هي معلومات امتلاكية أو سرية أو محجورة ولا يمكن إفشاؤها لمصادر مستقلة من أجل ممارسة الحرص الواجب.

- استعمال تكتيكات بيع قائمة على تشديد الضغط؛

المثال التوضيحي ٨-٤: يصر المحتال على أن هناك "متسعا ضيقا من الوقت" أو "فرصة أخيرة" للاستثمار قبل ضياع الفرصة إلى الأبد.

المثال التوضيحي ٨-٥: قد يُربط الشعور بالاستعجال الشديد بأحداث أو أزمات عالمية جارية ولكن غير ذات صلة، مثل اضطرابات سياسية أو كوارث طبيعية، من أجل زيادة الضغط للإسراع بالاستثمار.

- الإصرار على أن ممارسة الحرص الواجب غير ضرورية؛

المثال التوضيحي ٨-٦: في الحالة التي يكون فيها المحتال مسيطرا على كل أطراف الصفقة (المشتري والبائع والشاحن)، التمس الشاحن من مصرفه خطاب ائتمان لصالح البائع. ومع أن البضاعة لم تكن حتى موجودة، أعد المحتال مستندات مزورة تفيد بأن البضاعة قد سُلمت، وسعى إلى السحب على خطاب الائتمان. ومن أجل إقناع موظف المصرف بأنه كان قد تحدّث بهذا الشأن إلى رئيس ذلك الموظف فوافق على الصفقة وعلى خطاب الائتمان،

ثم أوحى للموظف أنه ليس في حاجة حتى إلى إثبات ملكية البضاعة.

المثال التوضيحي ٧-٨: يقوم المحتال بترويج برنامج استثماري كبير العائد، ويساعده في ذلك محام ومحاسب. ويستمتع حاضرو الندوة التي تعقد لتزيين ذلك البرنامج الاستثماري إلى عرضين يقدمهما المحامي والمحاسب ويزعمان فيهما أنهما قد درسا الصفقة ووجداها مشروعة. ويُصوّر للحاضرين أن المحامي والمحاسب طرفان مستقلان ولكن كلاهما مشارك في المؤامرة الاحتيالية.

- الإيحاء بأن الصفقة قد حازت على استحسان عامة الناس أو مسؤولين في الميدان؛

المثال التوضيحي ٨-٨: يروج المحتال لبرنامج استثماري كبير العائد أمام الضحية المحتملة، ويدعوها إلى ندوة يمكن لها فيها أن تعلم المزيد عن ذلك البرنامج. وتؤخذ الضحية إلى الندوة مع مئات من المستثمرين المحتملين الآخرين. وفي الندوة، يقدم المحتال صورة زاهية عن ثرائه وقد يستخدم أسلوبا إضافيا يتمثل في ربط البرنامج بشخصيات عامة معروفة، وإن بصورة عامة. وهذه الأساليب كلها تولد شعورا باستحسان واسع النطاق يقصد منه صرف الضحية عن ممارسة الحرص الواجب على النحو السليم.

المثال التوضيحي ٩-٨: يمكن أن يستخدم المحتالون أي نوع من وسائل الإعلام، بما فيها وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية والبريد الإلكتروني والتلفزة والعروض الحية وتنظيم أحداث شبيهة باللقاءات الجماهيرية لتكوين انطباع بأن الناس تستحسن "فرصة" معينة، من أجل صرف انتباه الضحية عن ممارسة الحرص الواجب.

- الإيحاء بأن الحرص الواجب يُمارس بالفعل، ولا داعي بالتالي لأن يمارسه المستثمر بصورة منفردة؛

المثال التوضيحي ٨-١٠: يمكن أن يعطي المحتال انطباعا كاذبا بأن الحرص الواجب يمارس بالفعل، بأن يزعم أن هناك طرفا ثالثا يضطلع به أو بأن يصر على أن هناك ضمانا أو حسابا مودعا لدى

طرف ثالث أو نوعاً من مشاركة إحصائيين فنيين يوفر حماية كافية للمستثمر.

المثال التوضيحي ٨-١١: قد يوصي المحتال بالاستعانة بأحصائي فني معيّن ليقوم بممارسة الحرص الواجب، ولكن ذلك الأحصائي متواطئ مع المحتال أو لا يمتلك معرفة كافية للاضطلاع بالحرص الواجب على نحو واف.

- جعل ممارسة الحرص الواجب أمراً مستحيلاً، حتى مع اقتراح أن يقوم المستثمر بممارسة الحرص الواجب من جانبه؛

المثال التوضيحي ٨-١٢: قد يشجع المحتال المستثمر المحتمل على ممارسة الحرص الواجب، ولكنه يحول فعلياً دون ذلك بتقديم معلومات خاطئة أو ملفقة عن جهات الاتصال، واختلاق أعداء لاستحالة الاتصال بالأشخاص الرئيسيين، وتقديم تفاصيل عن الصفقة لا تكفي لممارسة الحرص الواجب، وما إلى ذلك.

• قد تكون هناك علاقة دالة على احتيال تجاري عندما تُواجه صعوبة غير عادية في الحصول على معلومات إضافية ومستقلة عن الصفقة أو عن الأطراف فيها، بسبب هوياتهم أو مواقعهم الجغرافية أو عوامل أخرى.

المثال التوضيحي ٨-١٣: كثيراً ما تنطوي الصفقات الاحتيالية على شركات يقع مقرها في مناطق مالية حرة، مما يجعل ممارسة الحرص الواجب أشد صعوبة.

• قد يقوم المحتال بتوجيه الضحية المحتملة نحو مصادر معلومات غير مستقلة عندما تسعى إلى ممارسة الحرص الواجب، أو قد يقدم إليها مستندات زائفة لتعزيز مصداقيته.

المثال التوضيحي ٨-١٤: سوف يستخدم المحتالون وسائل مختلفة لتثبيط ممارسة الحرص الواجب، منها تعيين جهات متعاونة معهم لكي تتصل بها الضحية من أجل التحقق من المعلومات، ويُعرف عنهم أنهم ينشئون كيانات تجارية صورية ذات مقار فعلية عند سعيهم إلى الحصول على استثمارات ضخمة من الضحايا.

النصائح:

- من الضرورة بمكان التماس مشورة مستقلة من مصادر غير تلك التي يوفرها الشخص الذي يُشجع على الاستثمار.
 - ينبغي أن يكون الشخص الذي تلتزم منه المشورة على علم وفير بالاستثمار قيد البحث.
 - ينبغي التحقق من الحقائق الأساسية للصفقة.
 - ينبغي للمرء أن يثق بحسه المنطقي السليم وأن يجري تحريات وافية عند وجود جانب ما يثير لديه شعورا بعدم الارتياح.
 - ينبغي التنبيه إلى أن المحتالين التجاريين العصريين كثيرا ما يعملون في مجموعات متطورة تقوم كل منها بتعزيز ودعم المجموعات الأخرى والمخطط الاحتياطي إجمالا.
 - ينبغي تقييم دواعي الاستعجال، إن وُجدت.
 - ينبغي للمرء أن يأخذ وقتا كافيا في التحري وعدم التعجّل باتخاذ قرار تجاري، وخصوصا عندما يتعلق القرار بأمر يخرج عن سياق عمله المعتاد.
- انظر أيضا: جميع المؤشرات الأخرى، إذ إن الممارسة الفعلية للحرص الواجب تمثل في كل الحالات مفتاح تفادي الوقوع ضحية للاحتيال؛ بالإضافة ١ - ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ٩: الحوافز الفاسدة

قد ينطوي الاحتيال التجاري على استغلال ما يقدمه الكيان المعني من حوافز أداء أو عروض مساعدة أو هبات أو أفضال أو إجراءات أخرى لأفراد معيّنين مقابل منفعة ما كان لها أن تتوافر لولا ذلك أو مقابل غض النظر عن نشاط معين محفوف بالشكوك.

الشرح:

إن حوافز الأداء المصممة وفقا للقوانين الدولية والوطنية وآداب المهنة ومعايير الصناعة يمكن أن تكون أداة مفيدة لتشجيع الأداء المربح، وخصوصا عندما تكون خاضعة لرقابة صارمة. بيد أنها قد تخفي وراءها أيضا مشاكل جوهرية فيما يتعلق بحساب ما أو علاقة ما، أو تعطي المستخدمين حوافز قوية لتجاهل ما قد يمثل لولا ذلك علامات مثيرة للقلق.

وبرامج حفز المستخدمين، حتى تلك المنبثقة من أفضل النوايا، من شأنها أن تضعف حصانة الكيان ضد الاحتيال التجاري. وإلى جانب احتمال انخراط المستخدمين أنفسهم في نشاط احتيالي من أجل الحصول على الحوافز من رب العمل، قد يقوم أشخاص خارجيون بإفساد برامج لحفز المستخدمين هي مشروعة لولا ذلك الإفساد، باستقصاء المخططات الضعيفة الإدارة واستهداف المستخدمين المهينين لاستغلال نقاط ضعفهم.

وثمة جانب آخر للحوافز الفاسدة عموماً، هو استخدام الهبات أو المكنة أو الأفضال أو النقود أو البيانات أو المعلومات أو غيرها من الإغراءات لإحداث تضارب في المصالح لدى المتلقي. وباستخدام وسائل من هذا القبيل لإقناع المديرين الكبار أو مستخدمين آخرين للانخراط في ممارسات تتعارض مع المعايير المتعارف عليها للإدارة الحصيفة، قد يستخدم المحتالون حوافز لتقويض المؤسسة برمتها. والهدف المبتغى من ذلك يمكن أن يتراوح من الانقياد العام لمساعدة المتلقي أو تشجيعه على فعل شيء هو في حد ذاته غير مناف للقانون ولكنه يسهّل شيئاً آخر منافياً للقانون إلى إغراءات تفضي إلى جعل المتلقي طرفاً معناونا في المخطط.

كما قد يقلد المحتالون الحوافز المستخدمة في المنشآت التجارية كأداة في سياق مخططاتهم، بأن يعرضوا، مثلاً، على المستثمرين المبكرين حوافز مالية لاجتذاب آخرين في مخططات هرمية، حيث تأتي المبالغ المدفوعة إليهم من نقود المشاركين الآخرين. وكثيراً ما يستخدم المحتالون حوافز من هذا القبيل لإقناع المشاركين بتوسيع نطاق استثماراتهم بإعادة استثمار الأرباح الوهمية بدلا من دفعها إليهم.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- من شأن المحتالين أن يستغلوا ما لدى الشركات من حوافز أداء ضعيفة الرقابة، على سبيل المثال لإبرام صفقات مستمرة حتى عندما تبدو تلك الصفقات مشبوهة.

المثال التوضيحي ٩-١: ضيّع المدير التنفيذي لأحد الصناديق التأمينية عدة مئات من ملايين الدولارات من أموال المستثمرين وخذعهم هم والمؤسسات ذات الصلة لمدة تزيد على ثلاث سنوات باستخدام بيانات حسابات ملفقة.

- يُقصد من الهبات أو المكنة أو الأفضال أو النقود أو البيانات أو المعلومات أو الإغراءات الأخرى التي يمكن أن تُحدث تضاربا في المصالح لدى المتلقي أن تدفع المتلقي إلى منح منفعة ما كان يمكن أن تتوافر لولا ذلك أو أن يتغاضى عن أشياء ستكون لولا ذلك مشبوهة أو إشكالية.

المثال التوضيحي ٩-٢: كسبا للرضى والتماسا للمنفعة، قدّم مقرضون رحلات مدفوعة النفقات بالكامل لموظفي الإعانة الاجتماعية في الجامعات ووضعوا مسؤولي تلك الجامعات في مجالس إدارتهم. وقامت جامعات كثيرة بدور الوسطاء الموثوقين إذ أوصت بمؤلاء "المقرضين المفضّلين" الذين لا يقدمون بالضرورة أفضل الأسعار للطلبة المقترضين.

- قد تدل الحوافز والهبات الداخلية والخارجية على وجود فساد أو احتيال بأشكال معيّنة قابلة للتحديد.

المثال التوضيحي ٩-٣: وجود مستخدم يفى بتوقعات الأداء العالية جدا، بقليل من الإشراف أو من فهم الصفقات.

المثال التوضيحي ٩-٤: ضيافة غير عادية أو عرض أتعاب مبالغ فيها للإحصائيين الفنيين أو للخبراء الاستشاريين.

المثال التوضيحي ٩-٥: رجل أعمال معروف بسخائه قدّم ساعات يد ثمينة جدا إلى موظفي مصارف ومحامين بحيث أصبح عسيرا عليهم أن يطرحوا أسئلة صعبة عن القروض الكبيرة التي أخذها وقصّر في سدادها في نهاية المطاف.

- ينبغي اتخاذ القرارات التجارية والمالية بناء على مقوماتها الموضوعية.

المثال التوضيحي ٩-٦: الشخص الذي يُلتمس استخدام نفوذه يمكن أن يكون هو المتلقي المباشر أو غير المباشر للهبات أو المزايا، التي قد تُعطى للأولاد أو الآباء والأمهات أو الأزواج، الخ.

المثال التوضيحي ٩-٧: غرض المحتال هو الحصول على منفعة أو عون غير مستحق، بما في ذلك الحصول على عقود أو معلومات أو مستندات، أو تقليل الرغبة في طرح أسئلة أو توفير سبل الوصول

إلى الناس أو إضعاف نزاهة المتلقي أو تشجيعه على أن يصبح جزءاً من المخطط.

المثال التوضيحي ٩-٨: تشتمل حوافز المخطط عادة على وعود بعوائد غير عادية أو مفرطة وتشجيع شديد على إعادة استثمار المكاسب غير المتوقعة.

النصائح:

- ينبغي أن يتضمن الإشراف على برامج حوافز المستخدمين مراجعة وتدقيقاً من جانب أشخاص مستقلين.
- ينبغي إنشاء نظم لتحديد وتسوية أسباب تظلمات المستخدمين، وضمان وجود سياسات وافية وفعالة للإخبار الطوعي.
- ينبغي أن تكون لدى أرباب العمل مبادئ توجيهية سياساتية بشأن تلقي الهدايا والهبات، وينبغي لهم أن يكفلوا علم مستخدميهم بتلك المبادئ وتقيدهم بها.
- ينبغي أن يكون الأخصائيون الفنيون على وعي بأنهم كثيراً ما تستهدفهم محاولات الاستمالة الفاسدة.
- عند تلقي هدية ما، ينبغي لأي مستخدم أو أخصائي فني أن ينظر ملياً في قيمة الهبة وفي هوية المهدي وعلاقته به.
- ينبغي لأرباب العمل أن يكفلوا إخضاع شراء الهدايا على حساب الشركة لمراجعة وموافقة أشخاص غير الواهب.
- يجب على المستثمرين أن يفهموا كيفية توليد عوائد أي استثمار، وأن يطرحوا أسئلة عند وجود دواعٍ للحذر، وأن يكونوا مستعدين للتماس تأكيدات من مستشار خبير.

انظر أيضاً: المؤشر ٥- عدم تناسب العوائد؛ المؤشر ٦- السرية المفرطة؛ المؤشر ٨- تشييط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٣- التشكك في مصدر السداد أو مجهوليته؛ المؤشر ١٦- قيام المستخدمين بارتكاب الاحتيال أو ضلوعهم فيه؛ المؤشر ٢٠- وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٠: الاسترجار والاستمالة النفسانية

قد يسعى المحتالون إلى تخريض الضحايا بواسطة الاستمالات والتأثيرات النفسية، أولاً لإقناعهم بالمشاركة في الاحتيال، ثم توريطهم بالتشكك فيما إذا كانت لا مشروعية تلك المشاركة حقيقية أم متوهمة. وبعدها، يستخدم ذلك التوريط ضدهم لتحييرهم والحصول على سكوتهم بشأن ما يجري ارتكابه من احتيال تجاري أخطر شأنًا بكثير.

الشرح:

كثيراً ما تستخدم مخططات الاحتيال التجاري وسائل الاستمالة النفسية لتشجيع متخذي القرارات المالية على الدخول في صفقة احتيالية، ثم تفادي اكتشاف الاحتيال. والتخريض الأكثر بداهة هو استثارة الجشع، ولكن هناك عوامل أخرى يمكن أن تشمل تملق متخذي القرارات، أو تقديم الهدايا، أو التلميح إلى رُقِيّ مستوى المستثمرين؛ أو الافتتان العام بالمشاركة في صفقة خاصة ومحصورة بأشخاص معينين. ويمكن أن يكون كثير من المحتالين أشخاصاً ذوي فتنة أخذة وقدرة شديدة على الإقناع.

وفيما يتعلق بالاسترجار، ثمة تلكؤ نفساني وأخلاقي طبيعي في ارتكاب فعل غير سليم أو غير مشروع. وعندما يجرّض مستثمر على ارتكاب فعل قد يكون مشكوكاً فيه أو غير مشروع من جانب شخص يسعى إلى إشراك المستثمر في استثمار أو فرصة مالية أخرى، قد يكون هذا أداة لضمان سكوته أو لإلهائه عن ارتكاب احتيال تجاري. أما المحاولات اللاحقة لتفادي الانكشاف فيمكن أن تشمل أدوات نفسانية مثل التهديد نهما عن الإفشاء، والتلميحات إلى التواطؤ أو الاسترجار.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- يعتمد المحتالون على استثارة المشاعر البشرية القوية مثل الجشع أو الاعتزاز أو التقمص العاطفي أو الخوف.

المثال التوضيحي ١٠-١: ينظر المحتالون إلى الضحايا المحتملين على أنهم مهيوون للاعتقاد بأن هناك سبلاً خفية للحصول على مبالغ ضخمة من المال دون مخاطرة.

المثال التوضيحي ١٠-٢: أثناء مراحل الإغواء، يقوم مناصر المخطط الاستثماري باستثارة غرور الضحية بالتلميح إلى رقي ذلك

المخطط أو بمحاولة إشعار الضحية بأن من الحماسة أن يطلب
إيضاحات لصفقات معقدة أو لتعابير تقنية.

المثال التوضيحي ١٠-٣: في كثير من مخططات الاحتيال التجاري
الشائعة، تُعدُّ شيكات مصرفية بمبالغ أكبر من الدين المستحق
للضحية أو العمولة التي يتعين دفعها له، مما يغري الضحية بإيداع
الشيك أو الحوالة في حسابها المصرفي ثم إحالة رصيد الأموال برقيا
إلى حساب مصرفي خارجي قبل أن يبلغها المصرف بأن الشيك أو
الحوالة مزورة أو باطلة.

المثال التوضيحي ١٠-٤: تعتمد المخططات الاحتيالية القائمة على
الدفع المسبق للأتعاب على استعداد الضحايا للتعاون مع اللوائح
الحكومية، بحضهم على دفع أموال إلى المحتالين لتسديد "ضرائب"
أو "رسوم" أو "رسوم جمركية" مختلفة قبل الوقت الذي يُتوقع فيه
قيام المحتالين بتوفير ما وعدوا الضحايا بتقديمه من سلع أو خدمات
(مثل الملاذات الضريبية الآمنة في المناطق المالية الحرة).

- قد تكون مخططات الاحتيال التجاري مصممة بحيث تخاطب جوانب نفسانية
معينة، بالإيحاء بوجود أسواق "سرية" أو مؤامرات أو دوائر تجارية محصورة
بأشخاص معينين.

المثال التوضيحي ١٠-٥: تُعرض على الأشخاص الذين يُرى أنهم
لا يثقون بالحكومة استثمارات لتفادي دفع ضرائب من خلال
حسابات في مناطق مالية حرة. ففي مخطط احتيالي انطوى على
عدة ملايين من الدولارات، عرضت على الضحايا عوائد سنوية
بلغت نسبتها ٨٠ في المائة من خلال شبكة سرية من المتاجرين
بالأموال يُفترض أنه أنشأها ائتلاف ضم عدة حكومات في عام
١٩١٤ من أجل سدّد ديون الحرب العالمية الأولى. وادعى
أصحاب المخطط أن سبعة "تجار عالميين" يسيطرون على كامل
الكتلة النقدية العالمية ويعملون كمجلس إدارة لعدة مئات من
"التجار المرخص لهم" في مختلف أنحاء العالم.

- يبحث المروجون عن نقاط الضعف في المجموعات السكانية وفي تجمعات المهاجرين والفقراء والمسنين وضعاف الصحة، ويستثيرون انفعالات مثل مخاوف المسنين من نفاذ ما لديهم من نقود.

المثال التوضيحي ١٠-٦: في مخطط احتيالي شائع، يتلقى الشخص المسن معلومات مفادها أن المتلقي قد ربح جائزة ضخمة "لا طالب لها" أو سحباً ليا نصيب دولي ما تستوجب المطالبة به دفع أتعاب مسبقة أو اتصالاً برقم هاتفي ثابت أو محمول تفرض عليه رسوم عالية.

المثال التوضيحي ١٠-٧: قد يكون الضحايا أكثر عرضة للخطر تبعاً لأحوالهم المميزة أو لمراحلهم العمرية، مثلما إذا كانوا مسنين أو مطلّقين حديثاً أو ذوي مشاكل صحية أو قد ربجوا مؤخرًا أو أعطوا مبلغاً كبيراً من النقود.

- يستخدم بعض المحتالين أسلوب التملُّق واصطناع الرقي لإغراء الضحايا بالمشاركة في المخطط الاستثماري الاحتيالي.

المثال التوضيحي ١٠-٨: قد يقدّم المحتال عرضاً لأساليب حياة رَغدة ولسلع كمالية باهظة الثمن عند عرضهم منتجات استثمارية متطورة وبديعة المظهر ولكن مختلقة تحاكي المنتجات المشروعة الجديدة الكثيرة، مع الاعتماد على سداجة المستثمرين الذين لا يطرحون أسئلة كي لا يظهروا مظهر المتخلفين.

- عندما تفشل كل الاستمالات النفسية الأخرى، كثيراً ما يلجأ المحتالون إلى إقناع الضحايا بالامتثال عن طريق التهديد باستعمال العنف فعلياً.

المثال التوضيحي ١٠-٩: يستخدم المحتالون المستثمرين الذين لم يدركوا أنهم ضحايا في إغراء أشخاص آخرين بالمشاركة. وعند اكتشاف الاحتيال، يخشى هؤلاء الوسطاء من أنهم، هم أيضاً سيوقع بهم، ويستغل المحتالون ذلك الخوف لضمان سكوت أولئك الوسطاء.

المثال التوضيحي ١٠-١٠: متى اكتشف الضحية الاحتيال، قد يهددها المحتال بإحراجها على الملأ بكشف النقاب عن ضلوعها في المخطط، أو قد يماطلها بسلسلة من الذرائع بصعاب وهمية، أو قد يعرض إمكانية مخططات جديدة ذات عوائد أكبر من سابقتها، وهذه كلها تكتيكات شائعة تستخدم في تأخير أو ردع كشف النقاب عن الأنشطة الاحتيالية.

المثال التوضيحي ١٠-١١: قد يوحي لشخص ضالع في المخطط، كثيرا ما يكون أخصائيا فنيا، بأنه قد أصبح قناة لغسل الأموال، وإن ربما عن غير قصد. ومتى شعر ذلك الشخص بأنه متورط، قد يتلصق في الإبلاغ عن المخطط.

المثال التوضيحي ١٠-١٢: وُجهت تهديدات إلى شركة كبرى لتوفير خدمات هاتفية لأنها قطعت خطأ هاتفيا يُشغّل لأغراض احتيالية. وفي مكالمة هاتفية مسجلة، يهدد المحتال تلك الشركة بأنه سوف يتسبب في انهيار خدمته الشبكية بمحمة معطلة لها، تستهدف إغراق الموقع الشبكي بسيل من طلبات الحصول على معلومات بحيث يتعذر على المستعملين الشرعيين أن يصلوا إلى ذلك الموقع.

المثال التوضيحي ١٠-١٣: سوف يحاول المحتالون تخويف الضحايا بإخبارهم بأنهم متورطون جدا في الاحتيال وبأنه لن يسمح لهم بأن يفلتوا من ورطة الاحتيال، أو بأن لديهم سبلا لضمان توقيف أولئك الضحايا من جانب أجهزة إنفاذ القانون الوطنية أو الدولية. وترهيب الشهود أمر شائع في الاحتيال التجاري.

- يقوم المحتالون بانتحال مبررات عقلانية مفادها أنه ليس هناك ضحايا حقيقيون، لأن الأشخاص الذين يستهدفونهم طمّاعون ومشاركون في الجرم وأغرار.

النصائح:

- ينبغي السعي إلى تقييم المقومات الأساسية للصفقة المقترحة تقييما موضوعيا، وإدراك ضرورة إيلاء اعتبار جدي للشكوك الناشئة عن الحدس السليم. وعلى المرء أن يتساءل: "لماذا أنا؟ وإذا كان هذا المخطط يعمل حقا فلماذا يخاطبني

شخص غريب في قاعة اجتماع في فندق ما أو عبر الهاتف أو الإنترنت ليحدثني عن صفقة مالية معقدة ذات عوائد عالية إلى هذه الدرجة ويعرض السماح لي بالمشاركة؟"

- لا ينبغي لاعتداد المرء بذاته أن تكون له غلبة على شكوكه - احرص على طرح الأسئلة، حتى وإن أخذ مروج المخطط يلمح إلى أن عدم الفهم ينم عن حماقة. فالتصرف الأشد حماقة بكثير هو الاستثمار في شيء لا تفهمه فهما تاما.
- ينبغي الحصول على مشورة قانونية من مستشار قانوني مستقل قادر على إسداء مشورة بشأن الصفقة المعنية.
- ينبغي ألا تتلصق في إبلاغ السلطات بالمخطط الاحتياالي بسبب وجود إحساس ما بالوقوع في شرك.

انظر أيضا: المؤشر ٤ - إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشر ٦ - السرية المفرطة؛ المؤشر ٧ - فرط تعقد الصفقة أو فرط بساطتها؛ المؤشر ٨ - تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٥ - إساءة استغلال صلة القرابة أو الصلات الشخصية؛ المؤشر ١٧ - مشاركة إحصائيين فنيين بصورة غير معتادة؛ الإضافة ١ - ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١١ : حدوث انهيارات في الضوابط الوقائية بفعل الأزمات

قد تستغل مخططات الاحتيال التجاري نقاط الضعف في النظم الرقابية بغرض استغلال مشاعر السخاء والتعاطف التي تعقب الكوارث الطبيعية أو الاصطناعية.

الشرح:

تمثل المشاعر والأفعال السخية سمة مميزة للحضارة. والكوارث الطبيعية والاصطناعية تستجلب تلك المشاعر تلقائيا. فردًا على الأعاصير والزلازل وموجات التسونامي، عمل القطاع العام والخاص في المجتمع الدولي معا وأنفقا مليارات على جهود الإنعاش. فالدمار الهائل الذي يصيب البيوت والمنشآت التجارية والبنى التحتية العمومية ونزوح ملايين الأفراد يتطلب تدابير إغاثة عاجلة تتسم بالثقة في الغرض المشترك. وللكيانات والتعاملات التجارية دور هام في تمكين القطاعين العام والخاص من دعم جهود الإنعاش عقب الكوارث. بيد أنه لدى العمل في خدمة المصلحة العامة، لا ينبغي لوجود الاستعجال ولا لمشاعر الثقة المتبادلة

الناشئة عن الكارثة الطبيعية أن يحلا محل فهم الاستثمار أو التعامل التجاري، أو محل ممارسة الحرص الواجب واليقظة الواجبة في الضوابط الوقائية. فمن أهم العبر المستخلصة من كوارث الماضي أن ضياع الأموال بسبب الاحتيال أدى إلى إبطاء جهود الإنعاش وقلل من الدعم الذي كان يمكن تقديمه لتخفيف معاناة الضحايا الشرعيين وتلبية احتياجاتهم.

والمخططات الاحتيالية تتوقع أن يكون لدى الأفراد والمنشآت التجارية والحكومات عقب الكوارث نزوع إلى وقف ممارسة الحرص الواجب أو إلى صرف النظر عن أعمال الضوابط الوقائية المعتادة. ففي تصور المحتالين، تهيب الكوارث الطبيعية فرصا لهم إذ تُحدث أو تكشف ثغرات في الضوابط الرقابية في وقت يتسم بشعور زائد بالاستعجال على الصعيدين الوطني والدولي وبعواطف جياشة لدى عامة الناس الراغبين في وضع ثقتهم في الغرض المشترك.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- كثيرا ما يكون انهمار سخاء الناس عقب الكارثة عرضة للتلاعب من خلال محاولات استغلال المؤسسات أو الأعمال الخيرية.

المثال التوضيحي ١١-١: هناك دائما بعض المخططات الاحتيالية في إطار التماس التبرعات لأغراض خيرية مزعومة. وعند وقوع كوارث طبيعية، يمكن أن تشهد تلك المخططات ازديادا شديدا. فعقب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتسونامي المحيط الهندي وإعصاري كاترينا وريتا، على سبيل المثال، رأت أجهزة إنفاذ القانون عددا كبيرا من المخططات التي تزعم جمع نقود لصالح أوائل المستجيبين لتلك الكوارث والناجين منها.

المثال التوضيحي ١١-٢: عقب كوارث أو أحداث عالمية كبرى، تظهر فجأة مخططات استثمارية "عالية العوائد" وتنتشر بسرعة. والسمة المميزة لتلك المخططات هي أن تكتيكات البيع لا تستهدف غرضا خيريا محضا بل تمزج الوعد بأرباح كبيرة بزعم وجود منافع خيرية أو منافع لـ"مشروع إنساني". وكثيرا ما يزعم المحتالون أن المخطط "يحظى بتأييد الأمم المتحدة" أو أنه "برنامج استثماري معتمد من الأمم المتحدة".

- إذ تتخذ الحكومات ترتيبات تنظيمية للرد، يبحث المحتالون عن ثغرات في ضوابطها الرقابية المفروضة على عمليات الاشتراء وتوزيع المنافع والهبات.

المثال التوضيحي ١١-٣: إن مخططات الاحتيال في المشتريات، مثل دفع البائعين "إكراميات" لمستخدمي الهيئة المشتريّة مقابل معاملة تفضيلية، أمر كثير الحدوث في عقود اشتراء السلع والخدمات عقب الكوارث الطبيعية الكبيرة، حيث يبرم الكثير من الحكومات والهيئات الدولية عقوداً لإزالة الحطام وإعادة بناء المرافق.

المثال التوضيحي ١١-٤: يضغط المحتالون على الأشخاص الذين يجري إجلاؤهم لكي يأذنوا لهم بتلقي رسائلهم البريدية. وترسل الشيكات المساعدة الحكومية الموجهة إلى أولئك الأشخاص إلى عناوين المحتالين ثم تُسرّب لتأمين مبالغ نقدية أو لشراء سلع من منشآت تجارية محلية. وكثيراً ما تباع هذه السلع بعد ذلك بيعا مباشراً أو من خلال مزادات إلكترونية ينظمها المحتالون في مناطق أخرى أو حتى في دول أخرى، ويقومون فيها بدور "الوسطاء" لصالح عصابات اللصوص في منطقة وقوع الكارثة ذاتها.

- لدى التماس موارد من لقطاع الخاص لاستخدامها في الإنعاش عقب الكوارث، يستغل المحتالون نقص المعلومات في عملية تقييم الأضرار وكذلك الانهيارات النظمية في الضوابط المرتبطة عادة بالنظم المالية.

المثال التوضيحي ١١-٥: تشمل أمثلة الاحتيال التأميني المطالبات الاحتيالية المتعلقة بالأضرار والخسائر في الممتلكات أو بالإصابات الجسدية المختلفة، كما تشمل المطالبات الزائفة بشأن التجديدات الناشئة عما أحدثته الكارثة من أضرار، وكذلك بيع عقود تأمين زائفة.

المثال التوضيحي ١١-٦: تشهد المؤسسات المالية النازحة التي تحاول توفير خدمات مصرفية طوارئ للناجين من الكارثة ازدياداً في تقديم الشيكات، أي استخدام عدة حسابات مصرفية في مناطق جغرافية مختلفة لتكوين ودائع وتحرير شيكات على تلك الحسابات قبل أن يتسنى التحقق من سلامة تلك الشيكات الوداعية النظام

المصري، مما يحدث "تعوُّماً" نقدياً بفعل شيء ليس يزيد عن الفترة الزمنية التي يستغرقها التحقق من الشيكات وقيدها في الحسابات ذات الصلة.

النصائح:

- ينبغي ممارسة أي دوافع خيرية من خلال مؤسسات خيرية مناسبة ومعترف بها.
- قد يكون هناك مؤشر على وجود احتيال تجاري حيثما يُزعم أن الاستثمار لن يحقق عوائد كبيرة فحسب بل ومنفعة إضافية ذات أغراض إنسانية، في مجال الإغاثة من الكوارث أو ما شابه ذلك أو حيثما تُتخذ تلك الدوافع كأساس لتسويق استثمارات أو فرص مالية أخرى لا يمكن تفسيرها أو تحليلها بناءً على مقوماتها التجارية.
- إن إقحام صفقة تجارية بصورة مفاجئة في سياق غير تجاري ينبغي أن يثير تساؤلاً عما إذا كانت هناك صلة حقيقية أو منطقية بين الأغراض الخيرية والمخطط المقترح.
- تمثل الضوابط الوقائية عنصراً محورياً في أي برنامج فعال لمنع الاحتيال إذ تركز على التقليل الشديد لفرص الوصول الاحتيالي إلى النظم من خلال ضوابط أمامية.
- ينبغي اختبار الضوابط الوقائية ميدانياً قبل وقوع الكارثة بوقت كاف، ضماناً لعملها على النحو المراد.
- إن معاودة الجناة ارتكاب الأفعال ذاتها أمر شائع في الاحتيال عبر الإنترنت. ومن شأن وجود قاعدة بيانات عن عمليات الاحتيال السابقة، كأسلوب دفاعي، مثلاً من أجل مقارنة عناصر الطلبات الواردة للحصول على المعلومات الموجودة في تلك القاعدة، أن يكون ضماناً لمنع تكرار الطلبات أو الإيصالات الزائفة.
- من شأن وجود كوادرات مدربة تدرك ما يوجد من فرص للاحتيال أن يساعد على منع الاحتيال. ويمثل التدريب على التوعية بالاحتيال بواسطة كوادرات عاملة في الخط الأمامي - تُعنى خصيصاً بفرص الاحتيال المحتملة داخل البرنامج

وأنواع الاحتيال التي يمكن أن تواجهها - عاملا بالغ الأهمية في وقف الاحتيال قبل أن ينفذ إلى داخل أعمال المنشآت التجارية أو الحكومات.

انظر أيضا: المؤشر ٨- تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ١٥- إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٢: إحالة الأموال على الفور أو بسرعة أو بصورة قطعية

كثيرا ما تمارس مخططات الاحتيال التجاري ضغوطا على المستثمرين المحتملين، ليس من أجل الإسراع باتخاذ القرار فحسب بل وإحالة الأموال على الفور أو بسرعة، مما لا يترك متسعا من الوقت لممارسة الحرص الواجب أو للاستعانة بمشورة الخبراء.

الشرح:

كثيرا ما تتطلب الصفقات المشروعة قرارات سريعة وإجراءات فورية. بيد أن الأفراد أو الكيانات التي تشارك في صفقات من هذا القبيل عادة ما تكون قادرة على المشاركة بسبب فهمها المسبق لطبيعة المخاطر والمخاطر التي تنطوي عليها تلك الصفقات. ومن ثم، فإن أولئك الأفراد والكيانات لا يتوقفون عن ممارسة الحرص الواجب تحبيذا لاتخاذ قرار سريع، بل يمارسون الحرص الواجب بأسلوب آخر أو في مراحل زمنية مغايرة من الصفقة.

وكثيرا ما يسعى المحتال إلى إقناع الضحية بضرورة اتخاذ قرارات سريعة، سعيا إلى تثبيط ممارسة الحرص الواجب أو إلى إجراء إحالة قطعية للأموال لصالح المحتال. وقد يُقنع الشخص أو الكيان الذي يطلب منه اتخاذ قرار سريع ذي تداعيات مالية بأن يجري إحالة فورية أو سريعة أو قطعية للأموال من أجل إتمام الصفقة. ومتى أحييت المبالغ المالية، يسهل على المحتال أن يعيد إحالتها، غالبا إلى ولاية قضائية أخرى على الصعيد الدولي، مما قد يجعل استعادة تلك الأموال أو تعقبها أمرا صعبا أو مستحيلا.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- سوف يصر المحتال على إحالة فورية للأموال، مما لا يترك متسعا من الوقت لممارسة حتى الحد الأدنى من الحرص الواجب.

المثال التوضيحي ١٢-١: يقوم مروج مخطط استثماري ما بتزيين بعض منافع ذلك المخطط وعائده المرتفع. وفي الوقت نفسه، ينبه

المروج الضحية المحتملة إلى أن فرصة الاستثمار "الن تدوم" أو هي "فرصة العمر" وأن عليها أن "تصرف بسرعة". ويصر المروج على اتخاذ قرار سريع بحيث لا يكون أمام الضحية متسع من الوقت لدراسة الصفقة دراسة وافية.

- قد يستخدم الطابع الفوري للصفقة لاستئجار الضحية إلى الموافقة على شروط إضافية.

المثال التوضيحي ١٢-٢: يُستجر المستثمر إلى الموافقة على إحالة أموال إلى حساب جديد يُنشأ لأغراض المخطط الاحتياطي. وبسبب الحاجة المزعومة إلى الاستعجال ولدواع عملية، يُستجر المستثمر إلى إضافة المحتال أو شخص متواطئ معه كشخص مأذون له بالسحب على الحساب الجديد. ثم يقوم المحتال وذلك الشخص بإحالة الأموال الموجودة في الحساب الجديد إلى نطاق سيطرتهم.

- قد ينطوي المخطط الاحتياطي على إحالة فورية أو قطعية للأموال إلى شركات موجودة في مناطق مالية حرة.

المثال التوضيحي ١٢-٣: تنطوي الصفقة على إحالة أموال إلى شركة في منطقة مالية حرة توصف بأنها شركة "مُغفلة" في منطقة من ذلك القبيل، أو إلى شركة أو صندوق استثماري أو حساب في ولاية قضائية تمثل "ملاذا آمنا".

النصائح:

- ينبغي الحذر من الاستئجار إلى إبرام صفقة قبل ممارسة ما يلزم من الحرص الواجب بسبب الضغط أو بحجة ضيق الوقت.
- ينبغي عدم التخلي أبدا عن السيطرة على الحسابات المصرفية أو الاستثمارية.
- ينبغي فهم الدواعي التي تُساق لأي إحالة للأموال، خصوصا عندما تنطوي الصفقة على إحالات متعددة.
- ينبغي التحلي بيقظة بالغة فيما يتعلق بإحالة الأموال إلى ولاية قضائية أخرى، خصوصا ولايات المناطق المالية الحرة التي لديها قوانين خاصة بالسرية والتي تجعل أي استرجاع للأموال المحالة أمرا بالغ الصعوبة وذا تكاليف تعجيزية.

انظر أيضا: المؤشر ٦ - السرية المفرطة؛ المؤشر ٨ - تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ بالإضافة
١ - ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٣: التشكك في مصدر السداد أو مجهوليته

كثيرا ما تخفي مخططات الاحتيال التجاري مصدر سداد العوائد المزعومة لاستثمار
ما بالإشارة إلى مصادر مبهمه أو مصادر أجنبية أو مصادر غير محددة، مثل "برامج تبادل
تجاري" عامة (أحيانا في أسواق "سرية")، أو بذكر مصادر سداد في ولايات قضائية دولية
غير خاضعة للرقابة أو من كيانات غير خاضعة للرقابة.

الشرح:

إن معرفة مصدر السداد، وكذلك التقييد بالقواعد الإجرائية الموثقة التي تكفل سداد العوائد
بصورة صحيحة وفي حينها، هي ضرورة أساسية في الصفقات التجارية المشروعة. وفي سياق
المعاملات التجارية، يتبع الوسطاء الماليون الحقيقيون مبادئ إدارية سليمة ولديهم نماذج
واضحة للعمل التجاري وإجراءات موثقة وحسنة التنفيذ تخضع لتقييم مستمر من حيث
النجاعة. وتتوقف نجاعة عمليات السداد على وجود قواعد واضحة ومعروفة واتصالات
دقيقة مع أطراف مقابلة تحظى بالثقة. وكثيرا ما تتطلب الصفقات التجارية مصادر أجنبية
للسداد، بيد أن تلك الصفقات لا تنطوي عادة على تعقيدات يتعذر إيضاحها أو على
استخدام طرائق سداد غير ناجعة أو على اشتراطات بأن تكون مصادر السداد متوقفة على
ولايات قضائية دولية غير خاضعة للرقابة. كما أنه ليس من المعتاد أن يكون مصدر السداد
الموجود في منطقة مالية حرة أو في بلد أجنبي جزءا من صفقة هي لولا ذلك صفقة داخلية
بالكامل. ويجب على الشخص أو الكيان الذي يطلب منه أن يتخذ قرارا ذا تداعيات مالية
أن يفهم الدواعي التجارية التي تسوغ الصفقة الأصلية وأن يحدد الدواعي التجارية الخاصة
لأي تعقيدات، كما يجب عليه أن يعرف، على وجه اليقين، مصدر السداد.

وكثيرا ما تغري المخططات الاحتيالية المستثمرين المحتملين بألا يتساءلوا عن مصدر أو طريقة
السداد بعرض حوافز مالية غير عادية لا صلة لها بالصفقة الأصلية أو ليس مسوغ تجاري.
فقد يُغرى المستثمرون "بنسبة عائد عالية" لكي يقبل وعدا بالسداد من كيان ليست له صلة
تجارية واضحة بالصفقة. وفي كثير من الأحيان، قد يتوقف جزء من المخطط الاحتيالي على
موافقة المستثمر على أن يجري السداد إليه من خلال ولايات قضائية تعتبر ملاذات
للحسابات السرية. وهذا الجانب المتعلق بالمصدر الكائن في منطقة مالية حرة يعرض الضحية

لمزيد من التلاعب: فعندما يوافق المستثمر على مصادر سداد غير معتادة، مقابل إمكانية تفادي دفع أي ضرائب على العوائد المقترحة، يصبح متواطفاً في المخطط. وكثيراً ما تستخدم مصادر السداد المبهمة أو غير المحددة أو الكائنة في مناطق مالية حرة لإبقاء المستثمرين في حالة تشكك بحيث لا يلاحظ وجود احتيال إلا بعد فوات الأوان.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- تُخفى الطبيعة الحقيقية للصفقة، التي يرجح ألا يكون لها غرض تجاري وأن تكون لها سمات شاذة، مثل عدم تناسب العوائد.

المثال التوضيحي ١٣-١: يُزعم أن "السندات التاريخية"، أو السندات التي كانت في يوم ما تمثل التزامات صحيحة لكيانات تجارية أو سيادية والتي هي الآن عديمة القيمة كأوراق مالية ولا تُجمع أو يتاجر بها إلا لأغراض تذكارية، تقدّر قيمتها بملايين أو ببلايين الدولارات استناداً إلى بيانات طرف ثالث يشار إليها في أحيان كثيرة بـ"توثيقات افتراضية" أو "تقييمات افتراضية"، وتباع إلى مستثمرين بسطاء بأثمان مبالغ فيها تزيد كثيراً على قيمتها كمقتنيات تذكارية.

- يزعم أن العوائد متأتية من بيع لمقدار من سلعة ما يزيد على ما يُنتج أو ما هو متوافر منها في العالم.

المثال التوضيحي ١٣-٢: يُزعم أن مصدر السداد هو كميات من الذهب "مستخدمة كضمانة احتياطية" بواسطة "شهادات ذهب" أو "إيصالات إيداع" وهمية، تقال فيها مقولات شتى، منها أنها صادرة عن مصارف مغمورة أو وهمية كائنة في مناطق مالية حرة، أو عن مؤسسات مالية كبرى، أو حتى عن مؤسسات دولية معروفة، وتمثل سبائك ذهبية من شأنها أن تتطلب، إذا صح القول، كميات من الذهب تزيد على كل ما أنتج منه في التاريخ المدوّن.

- تتأتى العوائد المسددة من استثمارات مشاركين آخرين أو من استثمارات المشارك نفسه.

المثال التوضيحي ١٣-٣: في أحد "المخططات الهرمية"، قامت "شركة تجارية" ببيع أكياس من النمل وطلبت من المستثمرين أن يربوا الحشرات ويعيدوها إليها مقابل عائد قدره ١٣٠ في المائة. وفي بداية الأمر، استخدم ثمن الشراء المتلقى من المستثمرين الجدد في سداد العوائد إلى المستثمرين السابقين. والمخططات الهرمية تبلغ كتلة حدية ثم تنهار عندما تصبح الأموال المتأتية من المستثمرين الجدد غير كافية للسداد إلى المستثمرين السابقين.

المثال التوضيحي ١٣-٤: بعد الوقوع في شرك مخطط احتيالي استثماري "كبير العائد" نظّمه "مصرف كبير"، كثيرا ما يتصل بالضحايا فريق ثان من المحتالين ليعرض عليهم خدمات من أجل "استرداد الخسائر الناجمة على الاحتيال". فالمبالغ الصغيرة "تُسترد" مقابل "أتعاب مسبقة". ثم يُضغَط على الضحايا للحصول منهم على أتعاب إضافية وأكبر حجما مقابل وعد بعمليات استرداد "أعقد" وأعلى قيمة. ومصدر جميع الأموال التي "يستردها" الفريق الثاني هو نفس الأموال التي فقدتها الضحية على أيدي الفريق الأول. ويستمر الاحتيال إلى أن يستخلص الفريق الثاني كل الأتعاب التي تكون الضحايا مستعدة أو قادرة على دفعها. وبحلول ذلك الوقت، تكون الضحايا قد فقدت جميع الأموال التي "استثمرت" في البداية مع الفريق الأول وجميع "الأتعاب المسبقة" التي سُددت إلى الفريق الثاني.

النصائح:

- ينبغي امتلاك القدرة على تحديد الغرض التجاري للصفقة وفهم كيفية توليد العوائد.
- إن التركيز المفرط على تفاصيل "إيسوتيرية"، مثل "السندات التاريخية"، وشدة تعقُّد طرائق السداد، وعدم اتساق الإيضاحات المتعلقة بمصادر السداد، وجعل السداد مرهونا بشروط غير معتادة، ليست سمات نمطية للتعاملات التجارية المشروعة.

- عندما يتأخر سداد العوائد عن موعد استحقاقه، ينبغي للمستثمر أن يلتمس على الفور مشورة موضوعية مستقلة وألا يقبل أي أعذار.
- عندما يكون أحد المصادر الكبرى للعوائد متأتيا من إغراء أشخاص آخرين بأن يستثمروا ويأن يقوموا، بدورهم، باستخدام آخرين، يجب توخي الكثير من الحذر بشأن مشروعية المخطط. وإذا كان الغرض التجاري الرئيسي للمخطط هو الحصول على نسب مئوية من الاستثمارات من مستثمري الطبقات الأدنى فيمكن أن يشكل ما يسمى بـ"مخطط هرمي".
- ينبغي تجنب تركيز الانتباه على مقدار العوائد المزعومة للاستثمار بحيث ينصرف المرء عن التركيز على مصدر تلك العوائد.
- ينبغي الارتياح في طرائق أو مصادر السداد التي تنطوي على كيانات أو ولايات قضائية أو تعقيدات ليس لها مسوغ تجاري يبين فيما يتصل بالصفقة.
- إن الإشارة إلى استثمارات "عالية المردود" و"عديمة المخاطر" في "برامج تجارية سرية" أو "قاعات تعامل تجاري سرية" في ولايات قضائية "خالية من الضرائب" أو "تراعي حرمة المصارف" تدل على أن الصفقة خارجة عن المعايير التجارية وأنه قد لا يكون هناك مصدر تجاري للسداد. ويجب على المستثمرين أن يتشددوا في ممارسة الحرص الواجب إذا ما صادفوا تعابير من هذا القبيل.

انظر أيضا: المؤشر ٥ - عدم تناسب العوائد؛ المؤشر ٨ - تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ٩ - الحوافز الفاسدة؛ المؤشر ١٠ - الاستعجال والاستمالة النفسانية؛ المؤشر ٢٠ - وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ الإضافة ١ - ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٤: وجود جوانب أو تعليقات غير عقلانية أو غير منطقية

متى حصل الاستثمار، وسعيا إلى إطالة أمد الاحتيال أو إخفاء عائداته، كثيرا ما يعتمد المحتال على أي سبب قابل للتصديق سطحيا لإيضاح أي جانب تطرح تساؤلات بشأنه. وكثيرا ما لا تصمد هذه الأعذار أو الإيضاحات أمام التمحيص الدقيق فيكشف الاحتيال التجاري.

الشرح:

تتسم أنشطة التجارة والتمويل العصرية بطابع عقلاي ومنهجي. ومع أنه قد يصعب فهمها أحيانا فإن لسماها على الدوام أسبابا تجارية أو تاريخية أو نظمية أو أسبابا أخرى يمكن

فهمها وشرحها. وعندما تكون لأي أداة أو مخطط عناصر غير عقلانية أو غير منطقية، خصوصا فيما يتعلق بالأداء الفاشل، ثمة ما يسوغ إجراء مزيد من التقصي وينبغي استشارة خبير مستقل.

وكثيرا ما يقدم المحتال إيضاحات متضاربة أو غير منطقية لإقناع الضحية المحتملة بعدم التماس مشورة من هذا القبيل، أو لإطالة أمد الاحتيال، أو لإخفاء عائدات الاحتيال. وقد تعطى للضحية إيضاحات غير منطقية تستهدف إغراءه بمواصلة المشاركة في المخطط الاحتمالي. وعندما يتأخر سداد العوائد، قد يزعم المحتال أن العوائد المستحقة للمستثمر قد تأخرت بفعل كوارث طبيعية أو أحداث جارية أو أحداث أخرى من هذا القبيل عادة ما لا تؤثر في النوع المرتأى من الصفقات. كما قد تُستمال الضحية إلى التزام السكوت عن الصفقة بتهديدها بأن الإبلاغ سيؤخر السداد أو يجعله مستحيلا.

الأمثلة والحالات النموذجية:

- قد تنطوي الصفقات الاحتمالية على إيضاحات غير منطقية بشأن أدوار الأطراف المقابلة في الصفقة أو هوياتها.

المثال التوضيحي ١٤-١: قد ينطوي المخطط الاحتمالي على صلات بعيدة الاحتمال في إطار المخطط العام، مثل تعامل مصرفي مع مؤسسات ليست مصارف، مثل الأمم المتحدة أو غرفة التجارة الدولية، أو تعامل مصرفي خصوصي مع مؤسسة مصرفية دولية لا تقوم بنشاط مصرفي صغير النطاق، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي.

المثال التوضيحي ١٤-٢: قد يصف المحتال زبائن أو أطرافا مقابلة لا يلتقي بهم الضحية أبدا. فعلى سبيل المثال، يروج أحد المحامين لصفقة يقوم فيها "الزبون" بالمناجرة بصكوك مالية بصفته عضوا في سوق سرية بين المصارف لهذه الصكوك، لكن ذلك الزبون لا تبين هويته للضحية أبدا ولا يعرف عليها.

- قد تظهر جوانب لا عقلانية ولا منطقية في صميم أساسيات الصفقة.

المثال التوضيحي ١٤-٣: قد يكون هناك عدم تناسب شديد في هيكل الصفقة الإجمالي، مثل صفقة صغيرة نسبياً يُزعم أن وراءها مصرف ضخّم قوي،

المثال التوضيحي ١٤-٤: قد تظهر جوانب لوجستية غير منطقية، لدى بيع السلع مثلاً، عندما تكون تحركات تلك السلع منافية للحس المنطقي السليم من الناحية الجغرافية، أي من حيث المكان الذي تُنتج أو تُزرع فيه نمطياً.

• قد تستخدم الإيضاحات اللاعقلانية أو اللامنطقية أيضاً في تبرير التأخر في تكوين عائدات الصفقة. وغالباً ما يكون السبب المزعوم للتأخر ضعيف الصلة بأي تأخر فعلي أو محتمل في الصفقة.

المثال التوضيحي ١٤-٥: قد ينطوي المخطط الاحتياطي على مزاعم كاذبة بأن التأخر يعزى لاعتبارات قانونية أو تدخلات حكومية أو أحداث جارية، مثل الكوارث الطبيعية أو التغيرات السياسية. وفي إحدى الحالات مثلاً، زعم المحتال أن نظم الدفع الدولية قد أغلقت إثر وفاة أحد أفراد الأسرة المالكة، وأن عائدات الصفقة لن تتاح إلا بعد معاودة فتح النظام.

• قد يُشدّد المحتال في النهي عن الإبلاغ عن الفشل الراهن في إتمام الصفقة أو عن عدم دفع العوائد بزعم أن فعل ذلك سيجعل إتمام الصفقة مستقبلاً أو سداد عوائدها أمراً مستحيلاً.

المثال التوضيحي ١٤-٦: عندما لا تتحقق العائدات، قد يبلغ المحتال الضحايا بأن تحقيق الاستثمارات وشيك الحدوث وأن السلطات لن تفهم طبيعة الصفقة إذا ما أُبلغت عنها وسوف تسبب تأخراً لا داعي له ريثما تحقق فيها.

المثال التوضيحي ١٤-٧: عندما تسأل الضحية المحتال عن العائدات المتأخرة، قد يحاول المحتال ضمان سكوتها بجعلها تعتقد أنها هي أيضاً متورطة في أي سلوك احتيالي. وعلى سبيل المثال، قد يعترف المحتال للضحية بأن مشروعية الصفقة هي موضع شك ولكن الضحية مذنبه بنفس القدر لأنها تلقت عائدات من ضحايا أخرى.

النصائح:

- ينبغي التفكير بصورة نقدية في مدى منطقية التبريرات أو مدى أرحمتها. وعندما يتعذر فهم تلك التبريرات، ينبغي عدم التحرج أو التخوف من التماس مشورة مستقلة.
 - ينبغي أن يطلب دائما من مروّج الصفقة شرح التعابير الضرورية أو الأدوار الحاسمة الأهمية إذا لم تكن مفهومة. وينبغي الشك في المروّج الذي يعجز عن شرح الأدوار الحيوية أو التعابير شرحا مرضيا، ولكن ينبغي للمرء أن يكون مستعدا للتماس مشورة موضوعية في تلك الحالات.
 - يُفضّل مواجهة الشكوك الكريهة وتقصّيها في أبكر وقت، لأن الزمن هو دائما في صالح المحتال.
 - في حال وجود شبهة، ينبغي التماس المساعدة من السلطات.
- انظر أيضا:** المؤشر ٣- وجود تضاربات في الصفقة؛ المؤشر ٨- تشييط ممارسة الحرص الواجب؛ الإضافة ١- ممارسة الحرص الواجب.

المؤشر ١٥: إساءة استغلال صلات القرابة أو الصلات الشخصية

كثيرا ما تستغل مخططات الاحتيال التجاري عوامل غير اقتصادية، مثل الثقة الطبيعية بين الأشخاص ذوي الخلفية المتشابهة، في جعل الضحايا المحتملين يقللون من درجة الحرص الواجب التي كانوا سيمارسونها لولا ذلك، وفي استخدام الجماعة كمصدر لضحايا محتملين. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تتكيف تلك المخططات مع المعتقدات أو السمات المشتركة التي توحد الجماعة أو تميزها.

الشرح:

من الطبيعي إعطاء المصدقية وإيلاء المراعاة للأشخاص الذين تربطهم بالمرء صلة وثيقة، مثل الأقارب والأصدقاء، أو للأشخاص ذوي الخلفية المماثلة، بما فيها الصلات الدينية والسياسية والإثنية والخيرية والودية وغيرها. وكثيرا ما تستغل مخططات الاحتيال التجاري صلات القرابة هذه في الترويج لنفسها وفي جعل المستثمرين يستعوضون عن فهم الاستثمار المقترح أو التماس المشورة بشأنه بالاطمئنان إلى صلة القرابة. ولا تكمن المشكلة في صلة القرابة أو

العلاقة الشخصية بل في الاعتماد المفرط على الرباط المشترك بدلا من العوامل الموضوعية المرتبطة بالاستثمار المقترح.

الأمثلة والحالات النموذجية:

• العلاقات التي يمكن أن يساء استغلالها تشمل:

- العلاقات الأسرية؛

المثال التوضيحي ١٥-١: كثيرا ما يستميل المحتالون أقاربهم وأصدقاءهم إلى الاستثمار في مخطط كانوا سيتشككون فيه لولا ذلك.

- أو التزكية من جانب فرق رياضية أو شخصيات مشهورة؛

المثال التوضيحي ١٥-٢: يستخدم المحتال سمعة شخصية رياضية كبيرة في الاستمالة والترويج لاستثمارات احتيالية.

المثال التوضيحي ١٥-٣: يُدعى مواطن بارز أو شخص مشهور إلى حدث يروّج فيه لاستثمار ما. ويقبوله تلك الدعوة، يبدو كأنه يزكي شخصيا ذلك الاستثمار.

- أو القرابة الدينية أو الثقافية؛

المثال التوضيحي ١٥-٤: يقوم أعضاء في جماعة دينية أو ثقافية أو أحد قادتها بتشجيع أعضاء المجموعة الآخرين على الانضمام إلى مخطط استثمار يزعم أنه نافع لعقيدتهم المشتركة أو تراثهم الثقافي المشترك.

المثال التوضيحي ١٥-٥: جماعة تصبح فجأة شديدة التركيز على استثمار أو مخطط معين، يبدو أنها تؤيده بمحملها، مع أنه لا صلة له بغرض الجماعة أو موضع اهتمامها المشترك.

المثال التوضيحي ١٥-٦: شخص غير معروف من قبل ينضم إلى عضوية جماعة معينة ثم يصبح ذا نفوذ فيها، ويشجع أعضائها بقوة على المشاركة في استثمار أو مخطط معين.

المثال التوضيحي ١٥-٧: حدوث تغير مفاجئ في نشاط مجموعة ما، من وجهة تركيز دينية أو ثقافية إلى وجهة أكثر اتساما بالطابع التجاري.

- أو الجمعيات الخيرية.

المثال التوضيحي ١٥-٨: يستغل المحتال مأساة راهنة لكي ينشئ جمعية خيرية زائفة تعود إيراداتها بالنفع على المحتال وأتباعه، لا على ضحايا المأساة.

المثال التوضيحي ١٥-٩: من الشائع أن تعلن مخططات الاحتيال التجاري أن جزءا معينا من الأموال سيذهب لمنفعة قضية إنسانية ما أو قضية خيرية أخرى.

• قد يحاول المحتال ربط المخطط الاحتيالي بالمجموعة لكي يوفر لنفسه عونا إضافيا.

المثال التوضيحي ١٥-١٠: قد يُقنع المحتال المجموعة بأن الأموال المستثمرة ستظل تحت سيطرتها.

• يمكن تعزيز مصداقية هذه المخططات بسداد العوائد على النحو الموعود من نفس الأموال المستثمرة من استثمارات الآخرين.

النصائح:

• لا ينبغي للثقة القائمة على المصالح أو العلاقات المشتركة أن تحل محل فهم المرء للمخطط الاستثماري أو الصفقة التجارية أو ممارسته الحرص والتيقظ الواجبين في حماية مصالحه.

• ينبغي التفكير بصورة مستقلة.

• ينبغي ألا تحل المشورة أو الاقتراحات الودية من جانب أحد المعارف من فئة اجتماعية أو جماعة أخرى محل مشورة الإحصائيين عندما يتعلق الأمر بمسائل مالية.

• إذا كان للطرف المقابل سجل يدل على ميسورته المالية في الماضي فلا ينبغي افتراض أنه ميسور بالضرورة في الوقت الحاضر.

- يجب أن يكون التعرّف على الطرف المقابل عملية مستمرة، لأن الظروف يمكن أن تتغير، ولأن ضغوط العمل التجاري يمكن أن تؤدي إلى سلوك طائش واحتيالي، حتى في منشأة تجارية مشروعة سابقا.
- ينبغي عدم السماح لأي أشارك خارجية، مثل حفلات كوكتيل باذخة في فنادق فخمة، أو لقاءات أفراد متشابهين في التفكير، بأن تغطّي قدرة المرء على التمييز فيما يتعلق بالاستثمار المحتمل.
- ينبغي توحي الحذر في اختيار ما يُقبل من دعوات، وبالتالي تلك التي يُستغل فيها اسم المرء وسمعته.

انظر أيضا: المؤشر ٤ - إساءة استعمال الأسماء؛ المؤشر ٥ - عدم تناسب العوائد؛ المؤشر ٨ - تثبيط ممارسة الحرص الواجب؛ المؤشر ٩ - الحوافز الفاسدة؛ المؤشر ١٠ - الاستجرار والاستمالة النفسانية؛ المؤشر ١١ - حدود انهيارات في الضوابط الوقائية بفعل الأزمات؛ المؤشر ٢٠ - وجود مخططات تسويق هرمية ومتعددة الطبقات؛ الإضافة ١ - ممارسة الحرص الواجب.